

الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧ م .
**The first ordinary session of the National Council of the Algerian
 Revolution between ٢٠ and ٢٨ August ١٩٥٧.**

الاسم الكامل للباحث الثاني

عبد الكريم قواسمية *

مؤسسة الانتماء،

جامعة باجي مختار-عناية (الجزائر) .

مخبر الانتماء

مخبر الانتماء

Email

abdelkrim2310@gmail.com

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٥/٢٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠١/٠٩

النشر: ٢٠٢٤/٠٧/١٨

الملخص : عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ تشكله في سنة ١٩٥٦م ، خمسة دورات ، واحدة في القاهرة بمصر ، والبقية عُقدت في طرابلس الليبية . كانت الدورة التي عقدها بالقاهرة ، ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، هي أول دورة عادية يعقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وتميزت هذه الدورة عن غيرها من الدورات بالتراجع عن بعض القرارات المُتخذة في مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، والتأكيد على المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية المستقلة .

الكلمات المفتاحية: الثورة التحريرية الجزائرية ، مؤتمر الصومام ، القاهرة ، لجنة التنسيق والتنفيذ ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الدورة العادية الأولى ، المرجعية الإسلامية ، الدولة الجزائرية المستقلة .

The Abstract : The National Council of the Algerian Revolution has held five sessions , since its formation in ١٩٥٦, one in Cairo, Egypt, and the rest were held in Tripoli, Libya. The session he held in Cairo, between August ٢٠ and ٢٨, ١٩٥٧, was the first ordinary session held by the National Council of the Algerian Revolution, and this session was distinguished from other sessions by retracting some of the decisions taken at the Soumam Conference ١٩٥٦, and emphasizing the Islamic reference for the independent Algerian state.

KeyWords : The Algerian Liberation Revolution, the Soumam Conference, Cairo, the Coordination and execution Committee, the National Council for the Algerian Revolution, the first ordinary session, Islamic reference, the independent Algerian state.

*المؤلف المرسل

مقدمة :

يُعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، برلمان الثورة التحريرية الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، عقد أول دورة عادية له في القاهرة بمصر ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، حضرها ٢٢ عضوا من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المُعينين بمقتضى مؤتمر الصومام ١٩٥٦م . وبعد اجتماعات تحضيرية للدورة ، وجلسة ختامية ، اتخذت قرارات مهمة . فهل ساهمت هذه القرارات المُتخذة في خدمة الثورة التحريرية الجزائرية ، للوصول إلى هدفها وتحقيق غايتها ؟ .

I. مفهوم المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

انبثق عن مؤتمر الصومام ١٩٥٦م مجموعة من الأجهزة الثورية ، التي خلقت وأنشئت من أجل مواصلة النضال لاسترجاع الاستقلال والسيادة الوطنية الجزائرية ، وكان من أهمها : لجنة التنسيق والتنفيذ (الحكومة الأولى للثورة) والمجلس الوطني للثورة الجزائرية . ويُعد هذا الأخير ، من أهم الأجهزة الثورية للثورة التحريرية الجزائرية؛ لأنه يُعد الهيئة المُشرعة للثورة التحريرية أو برلمانها ، ولأنه يعمل على توجيه سياسة جبهة التحرير الوطني ، الداخلية والخارجية ، ولأنه هو المخول بإيقاف القتال والبت في القرارات المصيرية (مقالاتي، ٢٠١٢، صفحة ٦٥) .

جاء في محضر الصومام ١٩٥٦م ، أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، يتكون من ٣٤ عضوا (١٧ دائمين و ١٧ مؤقتين) ، ومن بين أبرز الأعضاء الدائمين : مصطفى بن بولعيد ، زيغود يوسف ، كريم بلقاسم ، عمر أوعمران ، محمد العربي بن مهدي ، رابح بيطاط ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، أحمد بن بلة ، محمد لين دباغين ، فرحات عباس ، أحمد توفيق المدني ، أحمد يزيد . ومن بين أبرز الأعضاء المؤقتين : لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، سليمان دهيلس ، محمد الصديق بن يحيى ، سعد دحلب ، عبد الحميد مهري (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ١٣٩) . وجاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني ١٩٦٠م : "إن تطور الحرب الثورية ، قد أدى إلى ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الذي هو أعلى هيئة للثورة الجزائرية ، يقود الحرب ويحفظ السيادة الوطنية وسير جبهة التحرير الوطني" (الزيري، ٢٠١٤، صفحة ٣٣٥) . وجاء في [قانون] المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ١٩٦٠م : أن "المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، هو حافظ السيادة الوطنية ، ويشعر مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني ويراقب الحكومة" (الزيري، ٢٠١٤، صفحة ٣٣١) .

وعليه ، يمكننا تعريف المجلس الوطني للثورة الجزائرية كالآتي : المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، هو جهاز من وأجهزة الثورة التحريرية الجزائرية ، المنبثق عن مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، يتشكل من مناضلي جبهة التحرير الوطني ، تتمثل

مهمته في التشريع للثورة التحريرية الجزائرية ومراقبة عمل حكومة الثورة وتوجيه سياسة جهة التحرير الوطني، الداخلية والخارجية من أجل استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية الجزائرية.

II. مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

ظهرت مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بشكل واضح وصريح بعد إعداد وإصدار القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني وقانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، اللذين تم إعدادهما والمصادقة عليهما في الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقدة في طرابلس الليبية ما بين ١٦ ديسمبر ١٩٥٩ و ١٨ جانفي ١٩٦٠م (الزيري، ٢٠١٤، صفحة ٣٣٠).

لقد فصلت الوثيقتين السابقتين عن طريق موادهما، في مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وخاصة قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ١٩٦٠م، وتمثل تلك المهام والصلاحيات فيما يلي : (الزيري، ٢٠١٤، الصفحات ٣٣١-٣٣٢) :

- التشريع للثورة التحريرية الجزائرية .
- تكوين حكومة للثورة التحريرية ومراقبة عملها .
- المصادقة على القوانين والمواثيق المقدمة له .
- يُصادق على الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها حكومة الثورة التحريرية .
- يُبدي رأيه حول وقف إطلاق النار بالأغلبية (أربعة أخماس أعضاء المجلس) .
- القدرة على التعديل لقوانين جهة التحرير الوطني .
- القدرة على توسيع نفسه (أعضاء المجلس) .
- يتمتع بالسلطة التأسيسية ؛ التي لا يمكن أن يتنازل عنها لأي مؤسسة أو جهاز ثوري آخر .

هذه هي صلاحيات ومهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بحسب قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ١٩٦٠م والقانون الأساسي لجهة التحرير الوطني ١٩٦٠م، بينما لم يتطرق مؤتمر الصومام ١٩٥٦م لا في محضره ولا في ميثاقه إلى مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو الذي خلق هذا الجهاز الثوري المهم .

III. كيفية سير المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

حدد القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني ١٩٦٠م، وقانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ١٩٦٠م، كيفية سير المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث جاء في قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية : يعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، دورة عادية كل سنة من طرف مكتبه، كما يمكنه أن يعقد دورة طارئة أو غير عادية بطلب من الحكومة أو ثلثي أعضاء المجلس . ويتكون مكتب المجلس من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويدوم هذا

المكتب ما بين الدورتين العاديتين اللتين يعقدهما المجلس ، ويتم تحديده في الدورة الموالية للمجلس . هذا ويُعين مكتب المجلس أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (الزيري، ٢٠١٤، صفحة ٣٣٢) .

قبل الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، لم يكن للمجلس الوطني للثورة الجزائرية قانون يبين صلاحياته ومهامه بشكل واضح- كما أسلفنا- ، ولم يتطرق مؤتمر الصومام ١٩٥٦م في وثائقه إلا بشكل بسيط لمسألة سير المجلس الوطني . فلقد جاء في محضر الصومام ١٩٥٦م : "لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تستدعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، عندما ترى ذلك ضروريا ، أو ينعقد بطلب من نصف أعضائه زائد واحد . ومداولات المجلس مقبولة شرعا ، إذا حضر ١٢ عضوا (دائمين أو مؤقتين) ، ومبدئيا يجتمع مجلس الثورة مرة كل سنة ما دامت الحرب قائمة" (مقلاقي ع.، ٢٠١٣، صفحة ١٤٠) .

هذا ما ورد بخصوص سير المجلس في محضر الصومام ١٩٥٦م ، أما ما ورد في المحضر الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، فلم يختلف كثيرا عما ورد في محضر الصومام ١٩٥٦م ، حيث جاء في المحضر الختامي : "يجتمع المجلس مرة في السنة في دورة عادية ، ويمكن أن يُستدعى إلى دورة غير عادية ؛ إما بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بأكملها أو بأغلبية بسيطة منها ، وإما بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية" (مقلاقي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٢٩٨) .

يتوضح من خلال ما سبق ، أن طريقة سير المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، توضحه النصوص التالية : محضر الصومام ١٩٥٦م والمحضر الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، بالإضافة إلى القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني ١٩٦٠م وقانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ١٩٦٠م .

IV. ظروف انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية : عقد المجلس الوطني للثورة

- الجزائرية ، دورته الأولى بالقاهرة ، ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، في ظل الظروف الآتية :
- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، دورته الأولى ، بعد انتصارات باهرة حققتها الثورة التحريرية الجزائرية ، ومن أبرزها على الإطلاق : تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ، فلقد ناقشت الأخيرة في دورتها الـ ١٢ ، القضية الجزائرية بعد إضراب الثمانية أيام (ما بين ٢٨ جانفي و ٠٤ فيفري ١٩٥٧م) ، بتاريخ ١٥ فيفري ١٩٥٧م ؛ أي بعد ١١ يوما من الإضراب وعبرت في لائحته أخرجتها عن "أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة وبالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة" (إحدّاد، ٢٠١٦، صفحة ٥٤) .

- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، دورته الأولى ، بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ (حكومة الثورة الأولى) من أرض الوطن ، بسبب التضيق الكبير ، المُسلط عليها من طرف السلطات الاستعمارية ، وكانت هي التي دعت لعقد دورة عادية أولى للمجلس الوطني ، كما استدعت أعضاء المجلس المُعينين في مؤتمر

الصومام ١٩٥٦م ، من أجل دراسة الوضع العام للثورة التحريرية (إحدّاد، ٢٠١٦، صفحة ٥٤)، وهذا ما يخوله القانون (محضر الصومام ١٩٥٦م) للجنة التنسيق والتنفيذ (مقلاقي ع.، ٢٠١٣، صفحة ١٤٠)

- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، دورته الأولى ، بعد انتقادات واسعة وكبيرة وُجّهت وما زالت تُوجّه إلى قرارات مؤتمر الصومام ١٩٥٦م وإلى عبان رمضان ؛ مهندس مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، لاسيما فيما يتعلق بـ "أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج" ، فاحتكم عبان رمضان وكريم بلقاسم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، من أجل عقد دورته الأولى (سالمي، ٢٠١٨-٢٠١٩، صفحة ١٠٣) .
- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، دورته الأولى ، في ظل انقسام لجنة التنسيق والتنفيذ إلى كتلتين . الكتلة الأولى : يقودها عبان رمضان ومعه في هذه الكتلة كل من ، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ، وتعززت هذه الكتلة بسليمان دهلّس ، وكانت هذه الأخيرة تقيم بالقاهرة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر . أما الكتلة الثانية : فيقودها كريم بلقاسم ومعه كل من ، محمود الشريف ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٤) .

V. الجو العام في الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وكيفية سيرها :

١- الجو العام في الدورة الأولى :

عقدت الدورة في أجواء متأزمة ومشحونة ، فيذكر الباحث محمد عباس أن الكتلة الأقوى ، والتي كان يقودها كريم بلقاسم عملت على تسريب معلومات تعكس حال التأزم على مستوى القيادة (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٤) . وهذا ما يؤكده المجاهد والوزير الأسبق في الحكومة المؤقتة وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، أحمد توفيق المدني . فلقد كتب هذا الأخير في مذكراته : "قليل لنا قبل الاجتماع ، أنه يجب علينا جميعا السكوت ، والحذر المطلق ؛ لأن الحالة خطيرة جدا وأن هنالك أعمالا تقع تحت طي الخفاء ، إذا ما ظهرت فإن الجو ينقلب نارا وشرارا . وأنه ستقع تغيرات مهمة في القيادة" (المدني، ٢٠٠٩، صفحة ٤٩٠) . ويصف المؤرخ الجزائري محمد العربي الزيري ، الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، بالمنعرج الخطير في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ، حيث كتب : "وكان من الممكن أن يتحول اللقاء [الدورة] إلى مأساة دموية ، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية [...] رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللباقة في كثير من الأحيان" (الزيري، ٢٠١٤، صفحة ١٣٥) .

٢- كيفية سير عقد الدورة : عُقدت الدورة على مستويين (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٤) ،

٢. ١- المستوى الأول :

ومثله جلسات سرية ، اقتصر على كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين ، وظهر خلالها عبان رمضان ضعيفا قياسا بأغلبية كريم بلقاسم وحلفائه (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٤) . ويمكن اعتبار هذه الجلسات عبارة عن

اجتماعات تحضيرية للجلسة الختامية ، التي ستعقد يوم ٢٨ أوت ١٩٥٧ م . وامتدت هذه الاجتماعات من ٢٢ أوت إلى غاية ٢٧ أوت ١٩٥٧ م ، ومن بين أبرز الوجوه التي حضرتها : كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود الشريف ، عمارة بن عودة ، عمارة العسكري ، محمد لعموري ، فرحات عباس ، محمد لامين دباغين ، عبد الحميد مهري ، عبان رمضان ، وغيرهم . ويتوضح من هذه الأسماء أن جميعهم عسكريون ، ما عدا عبان وعباس ومهري ودباغين (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، الصفحات ٢٨٤-٢٨٩) .

تناول الحاضرون في هذه الجلسات بعضاً من القضايا والمسائل الخاصة بالثورة التحريرية ، وكان على رأسها مصير لجنة التنسيق والتنفيذ وصلاحياتها في المستقبل وعضوية عبان رمضان في لجنة التنسيق والتنفيذ من عدمها في المستقبل ، وتوسيع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وصلاحياته في المستقبل (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، الصفحات ٢٨٩-٢٨٤) .

٢. ٢ - المستوى الثاني :

ومثله جلسة عامة وختامية ، ترأسها فرحات عباس وتولى محمد الصديق بن يحيى كتابة (سكرتارية) هذه الجلسة ، حضرها ٢٢ عضواً من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وهم بالإضافة إلى فرحات عباس ومحمد الصديق بن يحيى : عبان رمضان ، عمار بن عودة ، بن يوسف بن خدة ، علي بومنجل ، الهواري بومدين ، عبد الحفيظ بوصوف ، سعد دحلب ، سليمان دهيلس ، لخضر بن طوبال ، أحمد فرنسيس ، كريم بلقاسم ، محمد لعموري ، إبراهيم مزهودي ، عمر أوعمران ، الطيب الثعالي ، أحمد توفيق المدني ، أحمد يزيد ، محمد لامين دباغين ، عبد الحميد مهري ، محمود الشريف . (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٣٠١) واستغرقت هذه الجلسة حوالي ٠٣ ساعات ، استمع خلالها أعضاء المجلس الوطني إلى تقارير من رئيس الجلسة ، السيد فرحات عباس بالإضافة إلى تقرير عبان رمضان (المنسق الفعلي للجنة التنسيق والتنفيذ) ، ومحمد لامين دباغين (مسؤول الوفد الخارجي للثورة) ، وأحمد يزيد (مثل جبهة التحرير الوطني في نيويورك) (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٥) .

VI. نتائج الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية :

يعتقد الباحث محمد عباس ، أن الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، أو دورة القاهرة كما سماها "حاولت تقليص أظافر عبان رمضان والحد من تطلعه للانفراد بقيادة الثورة ، دون سند كاف من المشروعية التاريخية والسياسية والقوة العسكرية [...] كما كانت محاولة احتواء لاندفاع عضو نشيط من باب الحرص على مبدأ القيادة الجماعية ، في سياق موازين قوى جديدة تماما . ولم يكن بناءً على ذلك ، انقلاباً على عبان رمضان" (عباس، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٧) ، (المدني، ٢٠٠٩، الصفحات ٤٩٠-٤٩١) . وحول القيادة الجماعية ونشاط عبان رمضان ، كتب المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله : "التف الفيتناميون حول هوشي منه ، والتونسيون حول بورقيبة ، والمراكشيون حول محمد الخامس ، والمصريون حول ناصر وهلم وجر ، بينما أسقط الجزائريون مصالي الحاج من حسابهم ، وعاقبوا عبان رمضان على محاولته فيما يرى البعض تزعم الثورة [...] ورفعوا شعار "الجماعية" ،

تمردا على الزعامات الفردية خوفا من انحراف الثورة عن مسارها إذا أُلقت برأسها إلى شخص بعينه" (سعدالله، ١٩٩٦، الصفحات ١٤-١٥).

لقد أبعد المُجتمعون في القاهرة ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م، تحت غطاء الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، عبان رمضان، عندما تراجعوا عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وحلوا لجنة التنسيق والتنفيذ وأعادوا إنشاءها مرة أخرى وقاموا بتوسيعها عن طريق رفع عدد أعضائها، وأبعدوا شخصين مقربين منه ومحسوبين عليه من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ - كما سنعرف -، وهما كل من: بن يوسف بن خدة وسعد دحلل (الزيري وآخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٨٦). وأبعدوه مرة أخرى بشكل نهائي عندما اغتالوه بـ "تطوان" في المغرب الأقصى بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧م (لونيسي، ٢٠٠٠، الصفحات ١٨-٢٤). وإذا كان الدورة العادية قد حيدت عبان رمضان، فإنها كذلك قد أقرت القرارات التالية:

- رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، من ٣٤ عضواً إلى ٥٤ عضواً، كلهم دائمين، يجتمع مرة كل سنة في دورة عادية، ويمكن أن يُستدعى لعقد دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بأغلبية بسيطة أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (مقلاقي ع، ٢٠١٣، صفحة ٢٩٨).
- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من ٥٥ عضواً إلى ١٤ عضواً. وهم عبان رمضان، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، محمد لامين دباغين، محمود الشريف، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، فرحات عباس، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر. وكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيق السياسة التي يضعها المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وتحوّل للمجلس في هذه الدورة تَنصيب أو عزل لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية الثلثين (مقلاقي ع، ٢٠١٣، الصفحات ٢٩٩-٣٠١).
- التراجع عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، المُقرر في مؤتمر الصومام ١٩٥٦م، والمساواة بين المناضلين في جبهة التحرير الوطني؛ سواء أكانوا سياسيين أو عسكريين (مقلاقي ع، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٠)، فلقد جاء في محضر الصومام ١٩٥٦م: "علاقة الجبهة والجيش: أولوية السياسي على العسكري في المراكز الرئيسية" (مقلاقي ع، ٢٠١٣، صفحة ١٤١). وجاء في المحضر الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م: "جميع أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري باللباس العسكري وبدونه متساوون، وبالنتيجة لا توجد أولوية للسياسي على العسكري" (مقلاقي ع، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٠)، (زوزو، ٢٠١١، صفحة ٥٠٨).
- التراجع عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج، المُقرر في مؤتمر الصومام ١٩٥٦م، والمساواة بين المناضلين في جبهة التحرير الوطني؛ سواء الداخليين (الذين هم داخل الجزائر) أو الخارجيين (الذين هم خارج الجزائر) (مقلاقي ع، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٠)، (زوزو، ٢٠١١، صفحة ٥٠٨). فلقد جاء في محضر الصومام

١٩٥٦م : "علاقة الداخل والخارج : أولوية الداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة الجماعية" . (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ١٤١) وجاء في المحضر الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م : "جميع أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحرري [...] داخل الوطن أو خارجه لا فرق بينهما أي ؛] لا فرق بين الداخل والخارج" (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٠)، (زوزو، ٢٠١١، صفحة ٥٠٨) .

● التراجع عن المرجعية اللائكية للدولة الجزائرية المستقلة ، وإرجاعها مرجعية إسلامية ، فمؤتمر الصومام ١٩٥٦م أراد —على ما نعتقد— بناء دولة ذات مرجعية لائكية (علمانية) ، بينما الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، تراجعت عن ذلك القرار وأعادت المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية المستقلة ، كما كانت في بيان أول نوفمبر ١٩٥٤م . فجاء في البيان : "الاستقلال الوطني ، بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ، ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية" (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٧٨) . وجاء في ميثاق الصومام ١٩٥٦م : "[إن الثورة الجزائرية] كفاح يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليس بحرب دينية [...] إنها] كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليست في سبيل إعادة حكم ملكي قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية" (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، الصفحات ١٦٥-١٦٦) . وجاء في المحضر الختامي للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية : "يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية ، لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام" (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٣٠٠)، (زوزو، ٢٠١١، صفحة ٥٠٨) . ويعتقد الباحث عبد الله مقلاتي أن "استحضار الإسلام كمقوم في بناء الدولة الجزائرية المستقلة [...] جاء في سياق الديماغوجية ومجابهة خيارات عبان [...] وهو ما يؤكد عدم وضوح الرؤية واستغلال البعد الإسلامي للدولة بهدف البحث عن النفوذ والسلطة" (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، صفحة ٢٩٦) .

● تحويل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية عندما يكون الوقت مناسباً (المدني، ٢٠٠٩، صفحة ٥٧٩) ، (مقالاتي ع.، ٢٠١٣، الصفحات ١١٥-١١٦) ، (ضيف الله، ٢٠١٣، صفحة ٤٣٢) . فلقد جاء في الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥٨م ما يلي : "نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ [في دورته الأولى ؛ المنعقدة بالقاهرة ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م] ، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (ضيف الله، ٢٠١٣، صفحة ٤٣٢) .

الخاتمة : بعد دراستنا للدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المنعقدة بالقاهرة ما بين ٢٠ و ٢٨ أوت ١٩٥٧م ، تبين لنا ما يلي ،

- عندما خلقت وأنشأت الثورة التحريرية الجزائرية عن طريق مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، أثبتت مرة أخرى أنها ثورة حقيقية ، كما أثبتت أنها ثورة جادة ومنظمة .
- خلق مجلس وطني للثورة الجزائرية أو برلمان للثورة التحريرية الجزائرية ، كان من بين أبرز مقررات مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، ولكن لم تتوضح مهامه وصلاحياته إلا بعد عقد الدورة العادية الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الليبية ، ما بين ١٦ ديسمبر ١٩٥٩م و ١٨ جانفي ١٩٦٠م ، أين تم وإعداد وإصدار القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني وقانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية في هذه الدورة .
- عُقدت الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، بعد انتصار كبير حققته الثورة التحريرية الجزائرية ؛ وذلك عندما تم تدويل القضية الجزائرية في الدورة ال ١٢ ، للأمم المتحدة . وكذلك عُقدت الدورة في جو مشحون نتيجة للقرارات المُتخذة في مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، وعلى رأسها : أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج (مبدآن) .
- لقد حيدت الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، عبان رمضان ؛ المتطلع إلى تزعم وقيادة الثورة التحريرية الجزائرية ، عندما وسعت لجنة التنسيق والتنفيذ ، وعندما أبعدت منها شخصيات محسوبة عليه ، وهما : بن يوسف بن خدة وسعد دحلب . وللإشارة أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد الدورة العادية الأولى تضم ١٤ عضوا من مناضلي جبهة التحرير الوطني ، بعد أن كانوا ٥٥ أعضاء .
- لقد وسعت الدورة العادية الأولى ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وجعلت جميع أعضائه يتمتعون بديمومة العضوية على خلاف مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ؛ الذين قسم المناضلين المُشكلين للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، دائمين ومؤقتين . وللإشارة أصبح عدد أعضائه ٥٤ عضوا من مناضلي جبهة التحرير الوطني ، بعد أن كانوا ٣٤ عضوا .
- تراجعت الدورة العادية الأولى ، عن مبدأين مهمين أُتخذوا في مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، وكانا من أبرز مقرراته ، وهما : أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج ، وذلك حينما سوت الدورة بين جميع المناضلين ، سواء أكانوا عسكريين أو سياسيين ، داخلين أو خارجيين .
- وضحت الدورة العادية الأولى ، بشكل واضح وصريح وأكدت أن مرجعية الدولة التي تريد الثورة الجزائرية بنائها بعد استرجاع الاستقلال ، وتمثل تلك المرجعية في المرجعية إسلامية ، على عكس مؤتمر الصومام ١٩٥٦م ، الذي لم يكن واضحا في هذا الأمر ، بل نعتقد أنه أراد بناء دولة بمرجعية لائكية (علمانية) .

كما أكدت الدورة على مبدأ الممارسة في إطار المبادئ الإسلامية للدولة الجزائرية المستقلة ، أحد أبرز مبادئ وأسس الدولة الواردة في بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ م .

- لقد أدت الدورة العادية على المدى القريب والبعيد إلى تطوير مؤسسات الثورة التحريرية الجزائرية ، التي (المؤسسات) قادت النضال حتى تم استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية ، ومن أبرز الأدلة على ذلك تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م ، وتأسيس هذه الأخيرة ، كان من القرارات التي أقرها المجلس في هذه الدورة ، ومنح صلاحية تأسيسها للجنة التنسيق والتنفيذ ، حالما تتوفر الظروف المناسبة . كما هدأت هذه الدورة ولو قليلا الأوضاع والأجواء المشحونة زمن الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام ١٩٥٦ م ، نتيجة لبعض القرارات المتخذة فيه ، وذلك عندما تراجعت عن بعض قراراته ، كأولوية السياسي والعسكري والداخل على الخارج .

قائمة المصادر والمراجع :

- إحدّاد (زهير) : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ، منشورات ANEP ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٦ .
- الزبيري (محمد العربي) : تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزء ٠٢ : (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، دار الحكمة ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٤ .
- الزبيري وآخرون (محمد العربي) : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ م ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .
- زوزو (عبد الحميد) : محطات في تاريخ الجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١١ .
- ساملي (مختار) : إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : سيد علي أحمد مسعود ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف (المسيلة) ، ٢٠١٨-٢٠١٩ .
- سعد الله (أبو القاسم) : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، الجزء ٠٤ ، الطبعة ٠١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦ .
- ضيف الله (عقيلة) : التنظيم السياسي والإداري للثورة (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٣ .
- عباس (محمد) : نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢م) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .

- لونيسي (رابح) : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٠ .
- المدني (أحمد توفيق) : حياة كفاح ، الجزء ٠٣ : مع ركب الثورة التحريرية ، دار البصائر ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .
- مقلاتي (عبد الله) :
 • المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (١٩٥٤-١٩٦٢م)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
 • موثائق ووثائق الثورة الجزائرية ، دراسة وتحليل ، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٣ .